



بعد عامين من العنف وسقوط مئة ألف قتيل، وتكبّد سلسلة إهانات دبلوماسية، أدركت الديمقراطيات الغربية أن روسيا لا ترغب في تذليل الأزمة السورية.
ووراء الحيرة الغربية حسب أن موسكو ستعدل عن موقفها، لكن هذه الحيرة رفدت التعنت الروسي.
ولكن لماذا يمد بوتين بالسلح والعتاد نظاماً أياه معدودة؟

منذ 2011، أعلن القادة الروس موقفهم الثابت، وهم يسوّغونه بـ 3 مبادئ: «الثوار إرهابيون يهددون امن سورية والمنطقة»، «روسيا ترفض التدخل الخارجي في شؤون دولة سيّدة»، موسكو تاجر سلاح موثوق، والعتاد يسلم بموجب عقود سابقة، والغرب ودولة خليجية «يسلمان مقاليد المنطقة إلى الإسلاميين».
ولا يسع أحداً غير دبلوماسي سوفياتي سابق مثل سيرغي لافروف ومسؤول سابق في جهاز «كي جي بي» مثل بوتين، الإدلاء بمثل هذه المزاعم، في وقت تتدفق الأسلحة الروسية على سورية حيث يواصل رجال النظام قتل المدنيين.
وصاحب الموقف الروسي هو «قائد» الحرب الثانية على الشيشان ومن أرسى نظام رمزان (رمضان) قادىروف الدموي، في 2004.

ورسالة التلفزيون الروسي بسيطة: الدولة السورية تتعرض لهجمات متطرفين وقوى خارجية.
ولا يخفى أن روسيا هي قوة التدخل الأجنبي في سورية، لكنها تندد بالتدخل الأجنبي وتحذر منه حين تلمح الديمقراطيات الغربية إلى احتمال مساعدة الثوار عسكرياً.
ولم يتوقع الرئيس الروسي أن يصمد نظيره السوري، على رغم مده بالسلاح والخبرات الروسية. وفي ربيع 2012، بدأ أن الثوار صاروا قاب قوسين من النصر.
وبدأ خبراء الكرملين العسكريون والاستراتيجيون يعدّون لسقوط النظام مواجهة الفوضى ولترحيل الروس وعدد من مسؤوليهم.

يومها كان في وسع بوتين «الضغط» على الأسد، وحمله على قبول تسوية، لكنه رفض ذلك. وفوجئت موسكو ببقاء النظام على وقع تصعيد العنف وتجاوز كل المحظورات (الخطوط الحمراء)، ومنها توسل غاز السارين، وتدخل «حزب الله» ومنع

المساعدات الإنسانية، وشن هجمات خارج الحدود السورية.

وفاقم انعقاد ثمار التدخل الروسي وترجيحه كفة الأسد، تشبث بوتين بموقفه وتعننه والتمسك بالفيديو في مجلس الأمن، ورفض وقف إمداد النظام الديكتاتوري السوري بالسلح.

وملأت روسيا الفراغ الذي خلفه تعذر الإجماع بين دول الخليج والدول الغربية على سبل الرد على سياسات الكرملين، فشاغل أوباما هو طي الحرب في أفغانستان والعراق، ولم يرد التدخل في سورية.

فغنت بكين وموسكو على ليلاهما في مجلس الأمن وأجهضتا مشاريع إدانة مجازر سورية.

وأمكن بوتين التمسك باستراتيجيته: عدم التنازل والتراجع، وإغداق السلاح على النظام السوري.

فحمله الأسد على التنحي والذود عن السوريين المدنيين في وجه الجيش، هما صنو مد اليد إلى الولايات المتحدة وقبول تدخل «أتباعها» لإرساء نظام سني في دمشق مناوئ لإيران، آخر حلفاء موسكو في المنطقة. ولا شك في أن مثل هذا السيناريو لا يخدم مصالح روسيا، بل هو خسارة لا تُعوّض تساهم في تقويض نفوذها الاستراتيجي.

وهو نصر للغرب ودول الخليج. ويُزعج بوتين احتمال سقوط ديكتاتور آخر، فهو لم ينظر بعين الرضا إلى سقوط الرؤساء التونسي والمصري والليبي، وكان للحوادث وقع الصدمة عليه.

فمنذ انتخابات 2011-2012، يواجه الرئيس الروسي حركة احتجاج داخلي يُعتد بها. لكنه غير مضطر إلى مراعاة رأي عام روسي، ففي غياب المعلومات المتلفة التي تدحض مزاعم النظام، تنشغل المعارضة الروسية بمصيرها ولا تقيم وزناً لما يحصل في سورية أو إيران، وتنظر بريية إلى أحداث العالم الإسلامي.

وكان القادة الروس على قناعة بأن موجة الاحتجاج في المنطقة ستوقف في ليبيا ومصر عام 2011، ولن يبلغ مداها منطقة نفوذهم في الشرق الأوسط، أي سورية وإيران.

لكن الرياح لم تجر على ما انتهى بوتين وزمرته، وهذا ما لم يستسغه سيد الكرملين. لذا، سعى إلى الحؤول دون حل النزاع السوري حلاً «أميركياً - عربياً». فحين امتنعت موسكو عن نقض قرار مجلس الأمن في 17 آذار (مارس) 2011 - وهو كان الجسر إلى إطاحة القذافي - وجهت رسالة إلى الغرب مفادها أنها تؤيد وقف زعزعة المغرب العربي وتلقي على عاتقه (الغرب) مهمة مكافحة تفشي عدوى الاضطراب في المنطقة».

وحين اندلعت الثورة في سورية، شعر بوتين بأن الغرب خدعه و«طعنه في الظهر» في ليبيا، فصمّ أذنيه أمام دعوات الوسطاء الأوروبيين و«الأمميين».

وأهمل إمكانات التوصل إلى حل في جنيف، لكنه رحّب بالجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة كأن بلاده قوة عظمى، فهو شعر بأنه يحقق حلمًا قديماً بالارتقاء قطباً دولياً يضاهي القطب الأميركي.

وتقضي الحسابات الروسية بمراقبة الأوضاع السورية عن كثب، والمبادرة إلى التفاوض على انسحاب الديكتاتور حين تتغير موازين القوى وترجح كفة المعارضة. فتخرج موسكو من النزاع في سورية مزهوة وتجلو على صورة المنتصر على خلاف الغربيين الذين بدت عليهم علامات العجز.

ولن تبصر الخاتمة السعيدة «الروسية» النور، فحظوظها ضعيفة شأن حظوظ النصر الغربي.

مرور الوقت استنفد سورية، وتفشت عدوى النزاع إلى خارجها. ولم يبق غير الوقوف على سبل إدارة منطقة عاث فيها النزاع السوري خراباً لكنها لم تفقد أهميتها الاستراتيجية، ولا يسع القوى الكبرى إسقاطها من حساباتها.

